



الإجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف لاتفاقية الأراضي الرطبة

(رامسار، إيران، 1971)

"الأراضي الرطبة: موطن ووجهة"

بوخاريسست، رومانيا، 6-13 تموز 2012

رامسار - مؤتمر الأطراف الحادي عشر مشروع القرار 21

البند الخامس عشر من الأجنحة

## مشروع القرار XI.21

### الأراضي الرطبة والتنمية المستدامة

مقدم من قبل جمهورية إيران الإسلامية

1. يدرك بأن "المنتدى العالمي للأراضي الرطبة من أجل المستقبل" قد عقد في جمهورية إيران الإسلامية في الفترة من 5-6 آذار 2011 للاحتفال بالذكرى الأربعين لتوقيع اتفاقية رامسار للأراضي الرطبة، بحضور أكثر من 300 وزير، وكبار المسؤولين، وممثلين رفيعي المستوى من الأطراف المتعاقدة، والمنظمات الدولية والإقليمية والمؤسسات الأكاديمية وغيرها من شركاء الاتفاقية.
2. وقد أُحيطَ علماً بأن المنتدى قد ألقى نظرة إلى الوراء فيما يخص تاريخ الاتفاقية وعملها، وناقش المواضيع الرئيسية التي تحتاج إلى تركيز العمل عليها من قبل الاتفاقية في السنوات المقبلة.
3. وإذ يعترف بامتنان للجهود التي تبذلها جمهورية إيران الإسلامية باستضافتها هذا الاجتماع الهام، وللمشاركين على اهتمامهم المتروي بالقضايا ذات التبعات الهامة على الأراضي الرطبة واستخدامها الحكيم وعمل الاتفاقية المستقبلي؛ و
4. ويدرك أن نتائج تلك الاعتبارات قد تم تركيزها في وثيقة بعنوان "إعلان طهران"، التي تمت الموافقة عليها من قبل الوزراء ورؤساء الوفود المشاركة في المنتدى؛



インクカートリッジ 里帰リプロジェクト



## مؤتمر الأطراف المتعاقدة

5. يدعو جميع "الأطراف المتعاقدة" إلى التفكير ملياً بالنقاط التي وردت في الوثيقة المرفقة التي وافق عليها الوزراء ورؤساء الوفود المشاركة في المنتدى العالمي للأراضي الرطبة من أجل المستقبل، وإلى نشر الوثيقة على نطاق واسع إلى المنظمات الأخرى ذات العلاقة وأصحاب المصلحة، من أجل المساعدة في تعزيز الإجراءات التي من شأنها تحسين تنفيذ الاتفاقية على مدى الأربعين سنة المقبلة وما بعدها.

### المرفق

#### إعلان طهران حول

#### الأراضي الرطبة والتنمية المستدامة

#### بمناسبة الذكرى الأربعين لاتفاقية رامسار للأراضي الرطبة

إن المنتدى العالمي للأراضي الرطبة من أجل المستقبل الذي يحتفل بالذكرى الأربعين للتوقيع على اتفاقية رامسار للأراضي الرطبة قد عقد في طهران ورامسار، جمهورية إيران الإسلامية، على التوالي في الخامس والسادس من شهر آذار 2011، وقد حضرها لفييف من الوزراء وكبار المسؤولين وممثلين رفيعي المستوى من الأطراف المتعاقدة، والمنظمات الدولية والإقليمية والمؤسسات الأكاديمية وغيرها من الشركاء في الاتفاقية. وقد ألقى المنتدى نظرة إلى الوراء في تاريخ الاتفاقية وعملها، وناقش المواضيع الرئيسية التي تحتاج إلى تركيز العمل عليها من قبل الاتفاقية في السنوات القادمة. من أصل 18 بلداً موقعاً على الاتفاقية، ارتفع العدد الآن ليصل إلى 160 طرفاً متعاقداً في الاتفاقية التزموا بتنفيذ "الأركان الثلاثة" للاتفاقية، أي، العمل من أجل الاستخدام الحكيم لأراضيهم الرطبة؛ تعيين الأراضي الرطبة المناسبة للإدراج في قائمة الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية ("قائمة رامسار")؛ والتعاون على المستوى الدولي.

#### الوزراء ورؤساء الوفود المشاركة في المنتدى العالمي للأراضي الرطبة من أجل المستقبل،

إذ يعبرون عن امتنانهم لشعب وحكومة جمهورية إيران الإسلامية لاستضافتها المنتدى العالمي للأراضي الرطبة من أجل المستقبل بمناسبة الذكرى الأربعين لاتفاقية رامسار للأراضي الرطبة، وإذ يضعون في اعتبارهم أن المياه مصدراً للحياة غير قابلٍ للاستبدال، وأن الأراضي الرطبة هي البنية التحتية الطبيعية الأساسية للأرض لتخزين وتوفير المياه - بشكل مباشر أو غير مباشر - لسبعة مليارات نسمة من سكان هذا الكوكب.

ويدرك أن على مدار التاريخ وحتى يومنا هذا، فإن العديد من المجتمعات البشرية تطورت بالقرب من الأراضي الرطبة نظراً للمنافع التي توفرها، بما في ذلك إمدادات يُعتمد عليها من المياه العذبة والغذاء

من الزراعة ومصائد الأسماك، والوقود والألياف، والحماية من العواصف والفيضانات، وتلعب تلك الأراضي الرطبة دوراً رئيسياً في الحفاظ على الصحة وسبل عيش المجتمعات البشرية، مما يقلل من خطر الجوع والفقر،

وإذ يؤكد مجدداً أن أهمية الأراضي الرطبة تكمن أيضاً في إسهامها في التنوع الحيوي، وكذلك في التصدي لآثار التغير المناخي، مشيراً إلى أن الاستخدام الحكيم للأراضي الرطبة يلعب دوراً رئيسياً في التخفيف من تأثيرات التغير المناخي والتكيف معه، بما في ذلك عن طريق تخزين وعزل الكربون وتنظيم دورة المياه، وأن التخطيط على مستوى السهول الفيضانية والأحواض المائية أمر هام للغاية بالنسبة لإمدادات المياه بفاعلية ولإدارة مخاطر الفيضانات،

وإذ يشير باهتمام، إلى أنه بالرغم من أهمية الأراضي الرطبة، فإن ما يقارب من نصفها قد فقد بالفعل خلال القرن المنصرم، وأن معدل فقدانهم وتدهورهم مستمر هو الأسرع منه في أي نظام بيئي آخر، ويعود السبب في ذلك، في جانب منه، إلى الحاجة المتزايدة المستمرة من إمدادات المياه العذبة لعدد السكان المتنامي ولنظم الزراعة المروية،

وإدراكاً لحقيقة تأثير الأراضي الرطبة بشكل سلبي بالطلب عليها لأغراض التنمية، ولا سيما في المناطق التي تعاني نمواً اقتصادياً سريعاً من العالم المتمثل بالصناعة، والبنية التحتية، ومشاريع الطاقة والزراعة،

1. يعترف بأهمية الأراضي الرطبة كبنية تحتية طبيعية تخزن المياه وتمنعها، مشيراً إلى أهمية المياه في الحفاظ على الأراضي الرطبة، وكذلك إلى الوظائف العديدة والمنافع التي توفرها الأراضي الرطبة للناس والطبيعة؛

2. يسلم بالدور الحيوي للأراضي الرطبة في التنمية المستدامة ودورها في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية مع حلول عام 2015؛

3. يشدد على الحاجة إلى تعزيز التوعية بشكل أكبر حول الأراضي الرطبة وذلك من خلال التنمية عن طريق البرامج التعليمية والتوعية الموجهة بشكل خاص لمجموعات أصحاب المصلحة والمجتمعات المحلية؛

4. يحث الأطراف المتعاقدة -بدعم من الأمانة العامة وهيئة مراجعة القضايا العلمية والتقنية (STRP)- على السعي لإدراج الأراضي الرطبة ضمن آليات "خفض الانبعاثات الناجمة عن تدمير النظام البيئي وتدهوره (REDD)";

5. يحث على القيام بالمزيد من الإصلاح في تنفيذ اتفاقية رامسار جنباً إلى جنب مع الاتفاقيات والممارسات الدولية الأخرى، وذلك لتحقيق الأهداف ذات الأهمية المتبادلة، مثل أهداف أيتشي للتنوع الحيوي 2020 التي وضعها المجتمع الدولي في مؤتمر الأطراف العاشر لاتفاقية التنوع الحيوي في ناغويا، 2010؛

6. يثني مجدداً على أهمية إدماج القيم الاقتصادية للأراضي الرطبة في المشاريع التنموية لضمان تقدير صناع القرار للمدى الواسع للمنافع والقيم التي توفرها الأراضي الرطبة؛
7. يحدد على ضرورة وضع خطط عمل وإرشادات لضمان الحفاظ على الأراضي الرطبة واستخدامها الحكيم لدى تطوير وسائل بديلة لكسب العيش في المجتمعات المحلية؛
8. يصر على تعزيز الاستخدام الحكيم للأراضي الرطبة وخدمات النظم البيئية التي توفرها، وكذلك على الاستثمارات والحوافز للحفاظ على الأراضي الرطبة؛
9. يثني مجدداً على الدور الهام للإدارة التشاركية للأراضي الرطبة بمشاركة كافة المعنيين؛
10. يؤكد على أهمية بناء القدرات من خلال الدعم المالي والتدريب، إضافةً إلى تبادل البيانات والخبرات فيما بين الأطراف المتعاقدة، وتيسير نقل التقنيات وأفضل الممارسات، وذلك لضمان الحفاظ على الأراضي الرطبة واستخدامها الحكيم؛
11. يعترف بالمنفعة المحتملة من تنفيذ اتفاقية رامسار والتي يمكن نيلها عن طريق تشكيل صندوق ائتماني، ودعوة المانحين في المجتمع الدولي والقطاع الخاص إلى معرفة إمكانيات المساهمة في هذا الصندوق؛
12. يدعو لجنة التنمية المستدامة للأمم المتحدة بتمرير مضمون هذا الإعلان إلى مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في 2012؛
13. يدعو الأطراف المهمة للمشاركة في فريق من الشخصيات البارزة لمواصلة تطوير رؤية حول دور الأراضي الرطبة في توفير خدمات النظم البيئية من أجل تنمية مستدامة وذلك بالتعاون مع هيئة مراجعة القضايا العلمية والتقنية، واستكمالها في اليابان حتى تعرض في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في 2012، والترحيب بالدعوة من قبل جمهورية إيران الإسلامية لاستضافتها لاجتماع هذا الفريق في طهران؛
14. يدعو الأمانة العامة لاتفاقية رامسار إلى مواصلة بلورة المواضيع الرئيسية لهذا الإعلان للنظر فيها واعتمادها من قبل مؤتمر الأطراف المقبل في 2012، وبذل كافة الجهود لوضعها قيد التنفيذ العملي.